«الدستورية» تقضي بعدم دستورية قانون شراء الدولة لبعض المديونيات

قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية ما تضمنته المادة 14 من القانون رقم 41 لسنة 1993 في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها والمعدلة بالقانون رقم 67 لسنة 2004 من النص على أنه «وذلك حتى لو كان قد سبق صدور حكم حاز حجية الأمر المقضي بعد قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته».

وعقب صدور الحكم صرح المحامي عبدالحميد الصراف لـ «الأنباء» بأن المحكمة الدستورية أكدت بأحرف من نور على استقلال القضاء وقدسية أحكامه، وتحظر على السلطة التشريعية الافتئات على أعمال السلطة القضائية إعمالا لمبدأ الفصل بين السلطات بموجب هذا الحكم.

كان المحامي الصراف، بصفته وكيلا عن الورثة، قد أقام الطعن المشار إليه طاعنا بعدم دستورية المادة 14 من القانون رقم 41 لسنة 1993، في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها والمعدلة بالقانون رقم 67 لسنة 2004، لأنها أجازت للنيابة العامة وفي أي وقت طلبت شهر إفلاس العميل الذي يكون قد توقف عن الدفع قبل وفاته أو توقف ورثته عن دفع مديونيته المشتراة، وذلك حتى لو كان قد سبق صدور حكم حاز حجية الأمر المقضي بعد قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته.

وقالت المحكمة الدستورية في أسباب حكمها إن هذا النص يعد افتئاتا على عمل السلطة القضائية واعتداء على ولاية القضاء واستقلاله وتعطيلا لدوره وإخلالا لمبدأ الفصل بين السلطات لأن حق المشرع في التشريع لا يجوز أن يصل مداه إلى حد تعديل المراكز القانونية التي رتبتها الأحكام القضائية وتفويض آثارها لأن ذلك يعد إهدارا للأحكام القضائية ويمثل نيلا من مكانتها والاحترام الواجب لها، وفيما يلي نص الحكم:

باسم صاحب السمو أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، المحكمة الدستورية، بالجلسة المنعقدة علنا بالمحكمة بتاريخ 5 من شهر محرم 1434هـ الموافق 19 من نوفمبر 2012، برئاسة السيد المستشار فيصل عبدالعزيز المرشد ـ رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: يوسف جاسم المطاوعة ومحمد جاسم بن ناجي وخالد سالم علي وعادل ماجد بورسلي، وحضور السيد صفوت المفتي احمد ـ أمين سر الجلسة، صدر الحكم الآتي: في الدعوى المقيدة في سجل المحكمة الدستورية برقم 11 لسنة 2012 (دستوري)، بعد أن أحالت لجنة فحص الطعون ملف الطعن رقم 40 لسنة 2010، المرفوع من: ورثة المرحوم حسين علي خلف إسماعيل البناي، وهم: زوجته سعدية نوري جعفر، وأولاده بشاير وعلي وبيبي وأمل وأيوب وألطاف حسين علي خلف إسماعيل البناي.

ضد:

1 ـ المحامي العام رئيس جهاز حماية المديونيات العامة بصفته.

2 ـ الهيئة العامة للاستثمار.

3 ـ البنك التجاري الكويتي بصفته نائبا عن الدولة.

الوقائع:

حيث ان حاصل الوقائع ـ حسبما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق ـ ان المطعون ضده الأول (رئيس جهاز حماية المديونيات العامة) أقام على الطاعنين الدعوى رقم 54 لسنة 2007 إفلاس مديونيات عامة/1 بطلب الحكم بشهر إفلاس مورثهم المرحوم حسين علي خلف اسماعيل البناي، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على أمواله وممتلكاته، وتعيين الهيئة العامة للاستثمار مديرا للتفليسة، والتصريح لها بجرد هذه الأموال والممتلكات وتسلمها وإدارتها، على سند من ان مورثهم مدين للدولة بمبلغ 211667,933 دينارا يمثل المديونية المشتراة التي يديرها طبقا للقانون المطعون ضده الثالث (البنك التجاري الكويتي)، كما هي قائمة في 1990/8/1، وأنه على الرغم من ان ما تضمنه القانون رقم 41 لسنة 1993 من تيسيرات للسداد، إلا ان مورثهم قد تخلف عن الوفاء بما ألزمه ذلك القانون من التزامات بأن امتنع عن توثيق إقرار رسمي بالمديونية فضلا عن عدم سدادها، الأمر الذي يحل معه أجل الدين وتوابعه وما أسقط منه، واعتبار مورثهم متوقفا عن الدفع وفقا لأحكام ذلك القانون، وانه لما كانت النيابة العامة تخشى من تلاعب (الطاعنين) بالأموال والممتلكات الضامنة للوفاء بالمديونية، فضلا عن انه وان كان قد سبق إقامة الدعوى رقم 62 لسنة 2002 إفلاس مديونيات عامة بطلب شهر إفلاس مورثهم، وقضي فيها بعدم قبولها لرفعها بعد اكثر من سنتين من وفاته، إلا انه قد صدر القانون رقم 67 لسنة 2004 بتعديل نص المادة 14 من القانون رقم 41 لسنة 1993 المشار اليه والذي أجاز للنيابة العامة طلب شهر إفلاس العميل المتوفى دون التقيد بميعاد محدد، حتى ولو سبق صدور حكم حاز حجية الأمر المقضي بعدم قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي لرفعها بعد مضي اكثر من سنتين على وفاته، وهو الأمر الذي حدا (بالمطعون ضده الأول) الى إقامة الدعوى بطلباته سالفة البيان.

وبجلسة 2007/7/10 قضت المحكمة بشهر إفلاس مورث الطاعنين وتحديد تاريخ 2005/8/1 تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وتعيين المطعون ضدها الثانية (الهيئة العامة للاستثمار) مديرا للتفليسة، واستأنف (الطاعنون) هذا الحكم بالاستئناف رقم 1120 لسنة 2010 تجاري/7، وبجلسة 2010/6/24 قضت المحكمة ببطلان الحكم المستأنف وإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها، وتنفيذا لهذا الحكم أعيدت الدعوى الى المحكمة الكلية، وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة دفع (الطاعنون) بعدم دستورية نص المادة 14 من القانون رقم 41 لسنة 1993 في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها المعدلة بالقانون رقم 67 لسنة 2004، وبجلسة 2010/12/1 قضت المحكمة بعدم جدية الدفع بعدم الدستورية، وبشهر إفلاس مورث الطاعنين وتحديد يوم 2009/1/1 تاريخا مؤقتا للتوقف عن الدفع وتعيين الهيئة العامة للاستثمار مديرا للتفليسة.

طعن الطاعنون في قضاء الحكم في شقه المتعلق بعدم جدية الدفع بعدم الدستورية امام لجنة فحص الطعون بالمحكمة الدستورية، وبجلسة 2012/3/6 حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المطعون فيه، وذلك فيما قضي به من عدم جدية الدفع بعدم دستورية المادة 14 من القانون رقم 41 لسنة 1993 في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها المعدلة بالقانون رقم 67 لسنة 2004، فيما تضمنته تلك المادة من عبارة «وذلك حتى لو كان قد سبق صدور حكم حاز حجية الأمر المقضي بعدم قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي، لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته». وثانيا: بإحالة النزاع الى المحكمة الدستورية ـ بكامل هيئتها ـ للفصل فيه، وحددت جلسة لنظر الدعوى الدستورية، حيث قيدت في سجلها برقم 11 لسنة 2012 (دستوري). ونظرتها هذه المحكمة على الوجه المبين بمحاضر جلساتها. وقررت بجلسة 2012/10/10 إصدار الحكم بجلسة 2012/11/13، وفيها قررت مد أجل النطق به لجلسة اليوم.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة.

حيث ان اجراءات الإحالة قد استوفت أوضاعها المقررة قانونا.

وحيث ان المادة 14 من القانون رقم 41 لسنة 1993 في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها المعدلة بالقانون رقم 67 لسنة 2004 تنص على انه «للنيابة العامة ان تطلب شهر إفلاس العميل الذي يتوقف عن الدفع طبقا لأحكام هذا القانون. كما يجوز لها في اي وقت ان تطلب شهر إفلاس العميل الذي يكون قد توقف عن الدفع قبل وفاته، او يتوقف ورثته عن دفع مديونيته المشتراة طبقا لأحكام هذا القانون مما آل إليهم من تركة مورثهم دون التقيد بمدة السنتين المنصوص عليها في المادة 1/562 من قانون التجارة، وذلك حتى لو كان قد سبق صدور حكم حاز حجية الأمر المقضي بعدم قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي، لرفعها بعد مضي اكثر من سنتين على وفاته، باعتبار ان النص فيما قرره في هذا الخصوص تلابسه شبهة عدم الدستورية، اذ لا يجوز للسلطة التشريعية ان تتدخل في شؤون السلطة القضائية التي تتولاها المحاكم، وإهدار الأحكام القضائية وتعطيل آثارها بنص تشريعي من شأنه المساس بمراكز قانونية اكتمل قوامها واستقرت بموجب هذه الأحكام، وهو ما يتصادم مع مبدأ فصل السلطات بالمخالفة لأحكام المواد 50 و163 و166 و178 و179 من الدستور.

وحيث ان هذا النعي ـ في أساسه ـ سديد، ذلك ان اختصاص السلطة التشريعية بسن القوانين لا يخولها التدخل في أعمال أسندها الدستور الى السلطة القضائية التي كفل استقلالها، وجعل هذا الاستقلال عاصما من التدخل في أعمالها او التأثير على مجرياتها او المساس بالأحكام القضائية الصادرة عنها وتقويض آثارها، او إهدار حجيتها، وهي حجية لا يستطيع المشرع ان يسقطها بنص تشريعي، وإلا كان ذلك افتئاتا على عمل السلطة القضائية واعتداء على ولاية واستقلال القضاء وتعطيلا لدوره، وإخلالا بمبدأ فصل السلطات، كما لا وجه للتحدي بأن الرجعية قد أجازها الدستور في غير المواد الجزائية، ذلك ان حق المشرع في التشريع لا يجوز ان يصل مداه الى حد تعديل المراكز القانونية التي رتبتها الأحكام القضائية وتقويض آثارها، باعتبار ان شؤون العدالة هي مما تستقل به السلطة القضائية، فإذا جاوز المشرع نطاق سلطته وقع التشريع ـ سواء عُمل به بأثر مباشر او بأثر رجعي ـ مخالفا للدستور.

ومتى كان ذلك، وكان ما قرره النص الطعين يمثل إهدارا للأحكام القضائية، والنيل من مكانتها والاحترام الواجب كفالته لها، وهي أحكام حازت حجية الأمر المقضي، وسبق صدورها تساندا الى قواعد قانونية كانت نافذة بعدم قبول شهر إفلاس العميل الذي توفي لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته، فإن النص الطعين، وإذا جاء مخالفا لأحكام الدستور المنصوص عليها في المواد 50 و163 و179. فإنه يكون حريا القضاء بعدم دستوريته فيما قرره في هذا الخصوص.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: بعدم دستورية ما تضمنته المادة 14 من القانون رقم 41 لسنة 1993 في شأن شراء الدولة لبعض المديونيات وكيفية تحصيلها المعدلة بالقانون رقم 67 لسنة 2004، من النص على انه «وذلك حتى لو كان قد سبق صدور حكم حاز حجية الأمر المقضي بعدم قبول دعوى شهر إفلاس العميل الذي توفي، لرفعها بعد مضي أكثر من سنتين على وفاته».

● مؤمن المصري

المحامي عبدالحميد الصراف

الصراف: الحكم يؤكد استقلال القضاء وقدسية أحكامه

«بيتك»: برنامج مميز للتوعية بمخاطر السكري في «معهد دسمان»

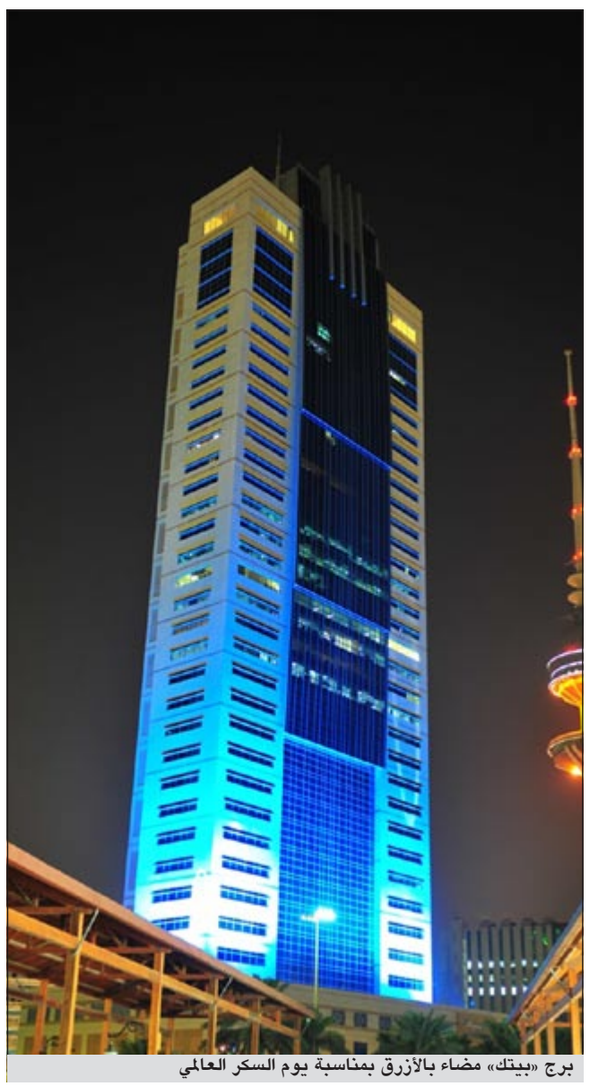
برج «بيتك» مضاء بالأزرق بمناسبة يوم السكر العالمي

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن رعايته ومشاركته في اليوم المفتوح الذي ينظمه معهد دسمان للسكري بمناسبة يوم السكر العالمي اليوم من الساعة الرابعة إلى التاسعة مساء بمقر المعهد، وذلك ضمن أنشطة البنك المصاحبة لهذه الذكرى السنوية.

ويشمل البرنامج أنشطة صحية وتعليمية شيقة تتناسب مع مختلف الأعمار، حيث ستتاح الفرصة للجمهور لإجراء الفحوصات الطبية وتلقي الاستشارات الغذائية مع العديد من الفقرات الخاصة بالأطفال والمحاضرات التوعوية لذويهم.

ويأتي اهتمام «بيتك» بدعم التوعية والوقاية من أمراض السكر للعام الرابع على التوالي ضمن مسؤوليته الاجتماعية في المجال الصحي، حيث نظم خلال الأسبوع الماضي فعالية مصاحبة شارك فيها موظفو «بيتك» حرصا على الاهتمام بصحتهم البدنية وكذلك تطبيقا لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية، كما تمت إنارة برج «بيتك» في قلب العاصمة باللون الأزرق خلال اليوم العالمي لمرضى السكر تضامنا مع المصابين بالمرض من الملايين حول العالم.

يذكر أن «بيتك» شارك في وقت سابق في تنظيم ودعم أنشطة أخرى تستهدف الوقاية من أمراض السكر، ومن بينها مهرجان المشي بالتعاون مع وزارة الصحة، وكذلك توقيع أول اتفاقية تعاون دولية يوقعها بنك لخدمة ملايين المرضى بالسكري مع الاتحاد الدولي للسكري وهو المظلة التي تشمل أكثر من 200 جمعية ورابطة وطنية للسكري في أكثر من 160 دولة، وهي تمثل وترعى متطلبات الأعداد المتزايدة من المصابين بالسكري وكذلك المعرضون للإصابة به، ويقود الاتحاد المجتمع الدولي للسكري منذ عام 1950، كما كان «بيتك» البنك الوحيد في المؤتمر العالمي للسكري الأخير والذي جرى تنظيمه في دبي وسط حضور 15 ألفا من المختصين من مختلف أنحاء العالم، علاوة على ذلك، ابتعث «بيتك» خلال العامين الأخيرين العديد من المختصين بمرض السكري إلى مراكز صحية عالمية ومن بينها أحد المراكز التابعة لجامعة هارفارد الأميركية الشهيرة للتعرف على آخر المستجدات والدراسات العالمية حول أساليب الوقاية من مرض السكري بالإضافة إلى الأساليب الحديثة لعلاج المصابين بالمرض.

«زين» تشارك الجالية اللبنانية بذكرى عيد الاستقلال

أعلنت شركة «زين» عن تقديم تخفيضات على الرسائل النصية القصيرة الدولية والمكالمات الصوتية الدولية الصادرة إلى لبنان بمناسبة ذكرى عيد الاستقلال الذي يوافق اليوم.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أنها تقدم هذا العرض منذ السنوات الماضية في إطار حرصها الشديد على مشاركة جميع عملائها في جميع مناسباتهم، خصوصا أنها تعتبرهم الشريك الرئيسي لها في عملها، ولتكون أول شركة اتصالات تبادر الى تقديم تخفيضات بهذا الحجم، ليصل الخصم على الرسائل الدولية القصيرة إلى 50٪ للرسالة الواحدة و20٪ على المكالمات الصوتية الدولية الصادرة إلى لبنان.

وقالت «زين» بهذه المناسبة «نقدم التهنئة لكل شعب لبنان الشقيق، ولكل قياداته ولأركان سفارة لبنان في الكويت وجميع إخواننا المقيمين من الجالية اللبنانية في هذه الذكرى».

وأكدت الشركة أنها شركة عالمية جذورها عربية تحرص باستمرار على المشاركة الفاعلة بالمناسبات الوطنية وبمختلف المناسبات السعيدة، ومنها الأعياد الوطنية التي تعيشها كل الشعوب، مضيفة أن التخفيضات تسري على جميع الرسائل النصية القصيرة SMS والمكالمات الصوتية الصادرة إلى لبنان ابتداء من الساعة 12 بعد منتصف ليلة 22 الجاري، وتستمر لمدة 24 ساعة، شاملة جميع عملاء الدفع الآجل والدفع المسبق.

تقرير البورصة اليومي

الأسهم القيادية دفعت مؤشرات السوق لارتفاعات كبيرة و«بيتك» و«الوطني» و«زين» استحوذت على 31٪ من القيمة

شهدت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية نشاطا كبيرا غاب عن السوق منذ فترة طويلة، وأعاد للأذهان تعاملات السوق الى ما قبل تفاقم الأزمة السياسية، حيث حقق المؤشر السعري مكاسب إضافية بلغت 57,5 نقطة ليقفز المؤشر العام إلى مستوى 5867 نقطة ويقترب خطوة واسعة من مستوى 5900 نقطة وهي خطوة مهمة في رحلة تعويض ما فقده السوق مؤخرا واستعادة مستوى 6000 نقطة.

وواصل المؤشران الوزني وكويت 15 ارتفاعاتهما بشكل كبير على وقع عمليات الشراء القوية التي شهدتها الأسهم القيادية والثقيلة في مختلف القطاعات وخاصة القطاع البنكي، حيث ارتفع الوزني بمقدار 5,2 نقاط ليرتفع إلى 414,7 نقطة، أما كويت 15 فقفز بشكل واضح بارتفاعه أكثر من 16 نقطة ليصل الى مستوى 1011,8 نقطة، وهو أمر ايجابي يعزز الثقة في السوق خاصة ان هذا المؤشر يقيس أداء أكثر 15 سهما من حيث السيولة والقيمة الرأسمالية. وبدا جليا منذ اللحظات الأولى ان السوق سيواصل ارتفاعاته التي بدأها خلال الأسبوع الجاري، وحافظ السوق على اللون الأخضر طيلة التداول رغم تذبذب الأداء بسبب عمليات جني الأرباح من بعض الأسهم التي حققت ارتفاعات، ولكن مع حلول النصف الثاني من الجلسة وتحديدا بعد الساعة الحادية عشرة زادت عمليات الشراء بشكل لافت، وظهر من خلال حركة الأسهم القيادية وخاصة في قطاع البنوك ان هناك دخولها من قبل المحفظة الوطنية التي تستهدف أسهما معينة بغرض الاستثمار وليس دعم السوق، الأمر الذي أدى الى زيادة القيمة النقدية المتدفقة الى السوق بشكل ملحوظ وكان له أثر ايجابي على نفسية المتداولين، حيث أدى ذلك الى فتح شهيتهم على الشراء بشكل كبير، وشملت عمليات الشراء جميع أنواع الأسهم سواء الرخيصة او المتوسطة أو الكبيرة ذات القيمة السعرية المرتفعة.

واستحوذت أسهم 3 شركات قيادية هي بيتك والوطني وزين على قرابة 14,4 مليون دينار من اجمالي القيمة تمثل نحو 31,3٪ وهو ما يعني ان السيولة التي كانت متمركزة حول الأسهم الرخيصة في الجلسات الأخيرة بدأت تتجه للأسهم القيادية مرة أخرى.

ولوحظ خلال جلسة أمس التي اتسمت بالنشاط الواضح من بدايتها وحتى نهايتها ان الأسهم الرخيصة والمتوسطة لاتزال تحظى باهتمام المضاربين بشكل لافت، حيث استمرت عمليات الشراء على أسهم الخليجي وابيار ومشاتا والدولية للتمويل ومدينة الأعمال والصناعات، كما لوحظ ان الاسهم التابعة لعدد من المجاميع الاستثمارية نشطت بشكل كبير ومنها مجموعة الخرافي والمدينة وايفا رغم توقف سهم الشركة الأم.

وقد ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 57,58 نقطة ليصل الى مستوى 5867,51 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0,99٪، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 5,28 نقاط ليرتفع الى مستوى 414,79 نقطة بنسبة 1,29٪، وكذلك ارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 16,5 نقطة ليغلق عند مستوى 1011,85 نقطة بارتفاع نسبته 1,66٪. وبلغ اجمالي الأسهم المتداولة 493,8 مليون سهم نفذت من خلال 7716 صفقة قيمتها 46,7 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق استمرار الارتفاع في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 11,7٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 9,4٪، أما القيمة الاجمالية فارتفعت بنسبة 34,5٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 19,7 مليون دينار بنسبة تشكل 42,2٪ من الإجمالي، تصدرها سهم بيتك، وذلك من خلال 6,5 ملايين دينار تمثل 13,9٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت أسهم 5 شركات على 44,4٪ من اجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم الخليجي من خلال 59,2 مليون سهم تشكل 11,9٪ من اجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس وهي النفط والغاز، والمواد الأساسية، والصناعية، والرعاية الصحية، والاتصالات، والبنوك، والتأمين، والعقار، والخدمات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

57.58
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,99٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 5,28 نقاط بنسبة 1,29٪، وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 16,5 نقطة بنسبة ارتفاع 1,66٪.

493.8
مليون سهم تم تداولها بقيمة 46,7 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 42,2٪ من القيمة الاجمالية واستحوذ سهم بيتك على 13,9٪ من القيمة الاجمالية للتداول.

9
قطاعات ارتفعت مؤشراتها في جلسة أمس، تصدرها قطاع الرعاية الصحية بمقدار 16,3 نقطة، وتراجعت مؤشرات 3 قطاعات تصدرها قطاع التكنولوجيا بمقدار 10,1 نقاط.

«إيكويت»: تشييد وحدة ثالثة للإيثان يزيد من القيم المضافة ومنها تعيين 160 موظفاً

قال الرئيس التنفيذي في شركة ايكويت للبتروكيماويات محمد حسين ان تشييد وحدة تكسير ثالثة للايثان في الكويت سيساهم في اضافة العديد من القيم المضافة ومنها تعيين ما يقارب 160 موظفا وزيادة المشتريات بنسبة تفوق 20٪ بقيمة 185 مليون دولار منها نسبة معتبرة مخصصة للشركات المحلية.

محمد حسين

وشارك حسين كمتحدث رئيسي في المؤتمر السنوي للبتروكيماويات العربية، الذي عقد في البحرين أخيرا، حيث اوضح ان من القيم المضافة لتشييد هذه الوحدة زيادة انتاج البولي ايثيلين بأكثر من 400 ألف طن متري وزيادة انتاج الايثيلين جلايكون بما يتجاوز 700 ألف طن متري.

وذكر ان مثل هذه القيمة المضافة يمكن تحقيقها من خلال تخصيص المزيد من الايثان للصناعة البتروكيماوية، مبينا ان صناعة البتروكيماويات مازالت تواجه العديد من التحديات العالمية الكبيرة.

ورأى أن معظم هذه التحديات يرتبط بمدى تطوير مصادر الغاز بالنسبة للصناعة البتروكيماوية واحتياجات الطاقة ذات العلاقة بهذه الصناعة وتوافر القوى العاملة المؤهلة واستمرار معدلات التنمية المستدامة مع المحافظة على الجودة العالية.

وقال انه وعلى ضوء زيادة الطلب على استهلاك الطاقة الكهربائية لابد من وجود تعاون متكامل لضمان ان زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية لا تؤثر على الصناعة البتروكيماوية، مشيرا الى دراسة حول التأثير الايجابي على الاقتصاد الأميركي اذا ما تم تخصيص كمية اضافية بنسبة 25٪ من غاز الايثان للأغراض الصناعية عبر مصادر الغاز المكتشفة حديثا.

صروح SOROOH
investment لإستثمار
شركة صروح للإستثمار
إعلان
دعوة حضور اجتماع الجمعية العمومية العادية
يسر مجلس إدارة شركة صروح للإستثمار دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ والمقرر عقدها في تمام الساعة ١١:٠٠ صباحاً يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١٢/١١ وذلك في مجمع الوزارات - وزارة التجارة والصناعة - الدور الأول - قاعة (أ)، وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.
لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية (وحدة سجلات المساهمين) الشرق - شارع مبارك الكبير - مبنى زيد الكاظمي - الدور الثالث - مقابل بنك الخليج الرئيسي ، خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة ٩:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ١:٠٠ ظهراً من الأحد إلى الخميس.
هاتف ٢٢٢٥٠٦٠٠ - ٢٢٢٥٠٦١٣ - ٢٢٢٥٠٦١٤ - ٢٢٢٥٠٦١٦
إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١١/٢٧ حتى موعد أقصاه يوم الأثنين الموافق ٢٠١٢/١٢/١٠.
وذلك لإستلام :
- نسخة من جدول الأعمال.
- نسخة من البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١.
- دعوة / توكيل حضور الجمعية العمومية العادية.
مجلس الإدارة